



مصر في محيطها: شروخ في بنية الاستبداد العربي

د. معتز بالله عبد الفتاح

كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة

www.aladl.net

عزيزي القاريء: ما الذي يمكن أن يجمع بين الكلمات التالية: البيولوجي والجيولوجي والتكنولوجي والثيولوجي والأيدولوجي؟ بالإضافة للسجع، فإني أستخدمها لترمز لشروخ خمسة تحدث بشكل بطيء على مدى زمني طويل نسبيا لتتال من تماسك بنية الاستبداد العربي التي استقرت في مرحلة ما بعد الاستقلال. فأولا هناك عملية إحلال وتجديد في قمة هرم السلطة السياسية لأسباب طبيعية بيولوجية. فالقادة التاريخيون يتركون الساحة لمن هم دونهم سواء من الأبناء أو الشركاء. وثانيا، فإن الاعتماد على النفط وحده لم يعد كافيا لشراء الشرعية السياسية. وثالثا، فإن البون بين الحركات الإسلامية المتطرفة والحركات الإسلامية المعتدلة يزداد وضوحا بفضل جهود هذه الأخيرة من أجل مصالح تاريخية مع مؤسسات النظام الديمقراطي وبعض قيمه. ورابعا، فإن الفضاء العام غير الحكومي يزداد اتساعا بسبب ما وفرته تكنولوجيا الاتصالات من سهولة ويسر في نقل المعلومات والأفكار بل وحتى الشائعات بسرعة فائقة. وهناك خامسا، تراجع الأيدولوجية القومية العربية في صيغتها الناصرية والبعثية التقليدية التي كانت تعلي من قضية الوحدة على حساب قضية الديمقراطية.

إنها تطورات خمسة على أصعدة خمسة تتفاعل لتحدث شروخا قد تزداد اتساعا بما ينال من بنية هذا الاستبداد التاريخي.

أولا بيولوجيا الموت السياسي (مصادر شرعية جديدة)

لأسباب بيولوجية طبيعية يموت القادة التاريخيون ويحل محلهم قيادات أكثر شبابا نسبيا. وقد يكون لهذا الإحلال والتجديد البيولوجي بعض العواقب الإيجابية على مستقبل النظم السياسية العربية. فأولا إن بقاء الحكام العرب لفترة طويلة في السلطة (متوسط ٢٣ سنة) يؤدي إلى مركزية السلطة وتراجع دور المؤسسات في مواجهة دور القيادة السياسية التي عادة ما تصف نفسها بأنها "أبوية". وفي المقابل فإن المؤسسات القوية تضع قيودا على صناع القرار السياسي وتخضعهم للمساءلة وهو ما أبتته وتأباه معظم القيادات التاريخية التي تعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة. وهو ما حدا بكثير من المراقبين للشأن العربي إلى اعتبار أن التحدي الأكبر الذي يواجهه الدولة العربية أنها تدار بمنطق القبيلة. فالبيروقراطية العسكرية والمدنية ترى نفسها امتدادا لسلطة الحاكم وليس تعبيراً عن سيادة الدولة.

هل موت القيادات التاريخية وفتح الأفق أمام قيادات أصغر ضمانا لتحويلات ديمقراطية؟ الإجابة فيها خليط من التفاؤل والحذر. فعمليات الانفتاح السياسي المحدود الذي شهدته البحرين وقطر والمغرب والأردن، وبدرجة أقل سوريا، تشير إلى أن القيادات الجديدة تريد أن تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها. بيد أن الإفراط في التفاؤل ليس له ما يبرره. فهذه القيادات لم تنتقل بمجتمعاتها إلى ديمقراطيات ليبرالية وإنما إلى مجتمعات أقل تسلطية مع احتفاظ بحقها في التدخل والنكوص عن هذه الإصلاحات عند الحاجة.

إن الانتقال من نظام حكم إلى آخر قد يوفر فرصا لتحويلات سياسية قد تساعد على تحول ديمقراطي حقيقي على المدى الأطول. فخلال السنوات الـ ١٠ السابقة حدث تغيير بيولوجي في القيادات في البحرين، والمغرب، والأردن، والعراق، وفلسطين، والسعودية، والإمارات، وأخيرا الكويت نحو قيادات لا تستدعي مصادر شرعية تاريخية من كفاح ضد محتل أو ضد الشيوعية. كما أن الكثيرين منهم قد تلقوا تعليمهم في مجتمعات ديمقراطية بما يجعلهم يدركون على الأقل أن الاستقرار يمكن أن يتحقق مع درجة

أعلى من الحقوق والحريات السياسية. وإذا حدثت تغيرات بيولوجية بوتيرة أعلى خلال السنوات العشر القادمة فإن شرخ القيادات التاريخية سيزداد في بنية الاستبداد العربية.

ثانياً جيولوجيا الشرعية الريعانية

لقد وجدت العديد من الدراسات أن اعتماد الدولة بشكل أساسي على تصدير سلع أولية مثل النفط بل والاعتماد على ريع ممرات مائية مثل قناة السويس له تأثير سلبي للغاية على احتمالات التحول الديمقراطي، نظراً لاحتكار الحكومات لهذه المداخل الرأسمالية. وهذا التأثير السلبي للسلع الأولية له ثلاث آليات تأثير على الأقل. فهناك تأثير شراء النخب الحاكمة لشرعيتها عن طريق خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الاجتماعي ودعم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم من أجل تقليص مطالب المعارضة بإجراء إصلاحات ديمقراطية، وهو النمط الذي أطلق عليه بهجت قرني "دولة البقشيش".

وهناك ثانياً تأثير القمع الناتج عن توافر مداخل اقتصادية ضخمة تسمح لحكومات الدول المعتمدة على السلع الأولية بأن تبني آلة أمنية قوية لا تقوى قوى المعارضة على تجنبها أو الوقوف في وجهها. وهناك ثالثاً ضعف الطبقة الوسطى لأنها عادة تكون طبقة "موظفين" يعملون لدى الدولة أكثر من تشكيلهم طبقة مستقلة عنها تسعى لأن تقوم بدور جماعة ضغط ضخمة عليها.

بعبارة أخرى فإن النفط يوفر للحكومات إمكانية "الذهب" لشراء الشرعية و"العصا" لقمع قوى المعارضة. وفي الحالتين يكون هناك ما يشبه العقد الاجتماعي غير المكتوب يتحول بموجبها الأفراد إلى رعايا اقتصادية فوق العادة بلا حقوق سياسية تقريباً. فتضمن لهم الدولة السلع الرخيصة والوظيفة المناسبة والتعليم والعلاج المجانيين مقابل أن تتراجع كافة المطالب السياسية بالديمقراطية والحكم الرشيد. ويستمر العقد ما تراضى الطرفان عليه. بيد أن فترة الثمانينيات والتسعينيات شهدت تطورين هامين أثبتا صعوبة استمرار هذا العقد بشروطه السابقة.

فأولاً هناك زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات المجانية الحكومية سواء في الدول النفطية أو غير النفطية، فقد بلغ إجمالي سكان الدول العربية في عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٩٥ مليون نسمة، وهم يتزايدون بمعدل ٢،٣% سنوياً. وهو من أعلى معدلات الزيادة في العالم. وقد بلغ تعداد القوى العاملة في الدول العربية حوالي ١٠٨ ملايين فرد في عام ٢٠٠٤. وأكثر من ٥٠% من العرب تحت سن العشرين وأكثر من ٦٠% منهم دون الثلاثين مقابل ٢٥% تحت العشرين في الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بما يعني أن الطلب على العمل والخدمات الحكومية ليس كبيراً فقط ولكنه يتزايد بمعدل متسارع. ويقدر متوسط البطالة في الدول العربية مجتمعة بحوالي ٢١،٣%.

هناك ثانياً التراجع الواضح في أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات ثم ارتفاعها في آخر ثلاث سنوات بما يجعل هذه النظم تحت رحمة متغيرات ليست تحت سيطرتها. فقد كان الاستهلاك العالمي للنفط في حدود ٥١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١، وهو الآن في حدود ٨٠ مليون برميل يومياً وسيكون ٨٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥. وهو ما يطلق عليه دارسو اقتصاديات النفط "ثورة نفطية جديدة".

بيد أن دوام الحال من المحال في سوق النفط مع الاتجاه نحو البحث عن بدائل للنفط من ناحية ومع اندماج روسيا في الاقتصاد العالمي للنفط والسعي للبحث عن مصادر غير خليجية له من قبل دول العالم المختلفة.

وعلى هذا فإن التذبذب في الأسعار يمكن أن يقلب الفوائض عجزاً من خلال صدمات العرض والطلب غير المتوقعة بما يجعل الصيغة القديمة غير قادرة على الاستمرار وبما يحدث شرخاً آخر في بنية الاستبداد العربي المعاصر.

ثالثاً ثيولوجيا الإسلام الديمقراطي

"فزاعة الجماعات الإسلامية" هو التوصيف الإعلامي لاستخدام النخب الحاكمة لخوف الغرب من وصول جماعات إسلامية إلى سدة الحكم في الدول الإسلامية. بيد أن تغيراً حدثاً في تعاطي التيار الإسلام

غير العنيف، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين مع النظم السياسية ومع النخبة الإسلامية المثقفة جعلت منهم طرفا قابلا، على الأقل على المستوى اللفظي، بمؤسسات الديمقراطية وإجراءاتها وإن كانوا يتحفظون على واحدة من أهم ملامحها في الغرب وهو العلمانية. فرغما عن أن كليهما غربي فإنهم قبلوا باليات الديمقراطية ورفضوا العلمانية باعتبارها إطارا معرفيا وأخلاقيا يتناقض مع المرجعية الإسلامية.

وما يبعث على التفاؤل الحذر وجود تواتر في أعداد المفكرين الإسلاميين الذين أعطوا لقيم الديمقراطية وآلياتها صك الغفران من أمثال الشيخ القرضاوي، ود. محمد سليم العوا، ود. محمد عمارة، والمستشار طارق البشري وأ. فهمي هويدي، وراشد الغنوشي، وحسن الترابي. فقد كانت إسهامات هؤلاء الفكرية موضع اعتبار من قادة الحركيين الإسلاميين في كثير من البلدان العربية. فكتابات هؤلاء أعطت للتيار الإسلامي الحركي مبررا شرعيا للتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أعطت مبررات عملية ونصية لقبول فكرة التصويت على اعتبار أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فعلها وأن المشاركة في الانتخابات شهادة "ومن يكتمها فإنه أثم قلبه" وأن التنافس الحزبي نوع من مأسسة الخلافات السياسية والتعاون على البر والتقوى، وأن "المسلمين عند شروطهم" من باب "وأوفوا بالعقود" كما نص القرآن فإن خسر الإسلاميون انتخابات حرة نزيهة فواجب عليهم شرعا أن يتركوا مناصبهم لأنهم أقسموا احترام الدستور وتعاهدوا على ذلك.

ورغم أن الإخوان، تحديدا، لم يقدموا بعد رؤية متكاملة بشأن العديد من القضايا فإنهم مدفوعون لأن يقدموا مثل هذه الرؤية بحكم المواقع السياسية التي يحتلونها. فهم الآن الأكثر حضورا بين قوى المعارضة في كافة البلدان العربية التي فيها برلمانات والتي تسمح لهم بالوجود.

على مستوى آخر فإن الإخوان المسلمين يجتهدون في أن يتمايزوا عن الجماعات المتشددة التي تتبنى العنف ضد حكوماتها ومجتمعاتها. فالإخوان وباستثناء حماس لم تضعهم الدول الغربية على لائحة الجماعات الإرهابية رغما عن أنهم الأكبر عددا والأقدم تاريخا والأكثر تأثيرا وخرج من عباءتهم الكثير من الجماعات المتشددة الأخرى. وأكبر دليل على ذلك الانتقادات التي يوجهها أعلام الجماعات المتشددة إلى الإخوان.

وإن صحت هذه الملاحظة، وأعتقد أنها صحيحة، فإن شرخا آخر في بنية الاستبداد العربي يأخذ في الاتساع بسبب اتجاه الفصيل الإسلامي الرئيسي نحو تبني الإجراءات الديمقراطية، بحكم اضطرار الحركات الإسلامية للتعايش في بيئة تعددية لا تستطيع أن تفرض إرادتها المنفردة عليها.

رابعا: تكنولوجيا الفضاء العام

إن مفهوم الفضاء العام يشير إلى تلك المساحة الذهنية الرحبة التي لا تسيطر عليها المؤسسات الحكومية فيمكن فيها المرء من التأمل والتدبر والمداولة مع أقرانه. هي مساحة للتفكير في اللامفكر فيه سياسيا ودينيا. إن المجتمعات العربية، مع تفاوت واضح في الدرجة، بدأت تشهد اتساعا لهذه المساحة من الفضاء العام. والعامل الدافع لهذا الفضاء الآخذ في الاتساع هو تكنولوجيا الاتصالات التي وفرت للمواطن العربي القنوات الفضائية والمواقع التفاعلية على الإنترنت. فقد بلغ عدد القنوات الفضائية العربية ١٤٠ قناة يتم بثها بواسطة القمر الصناعي العربي "عربسات" والقمر الصناعي المصري "نايلسات". وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ الذي يصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن ٧٠% من هذه القنوات تابعة رسميا لحكومات عربية.

أما نسبة القنوات الفضائية العربية المملوكة لقطاع خاص عربي والتي تبث إرسالها باللغة العربية من خارج الوطن العربي، فتصل إلى ١٥% من إجمالي القنوات الفضائية العربية. بينما وصلت نسبة القنوات الفضائية الخاصة التي تبث إرسالها من داخل الوطن العربي إلى ١٠%، ما يعني أن الفضائيات العربية الرسمية ما زالت هي المهيمنة على البث الفضائي العربي. ومع ذلك فإن العودة إلى نسب المشاهدة تشير إلى أن القنوات الفضائية المملوكة للحكومات العربية هي الأقل مشاهدة فيما يتعلق بالقضايا السياسية وتأتي قناة الجزيرة باعتبارها الأكثر مشاهدة بين كافة الفضائيات الإخبارية العربية.

كما وفرت شبكة الإنترنت فرصة ممتازة لخلق فضاء عام أرحب للتفاعل بين المواطنين العرب لا سيما الشباب منهم. وبالعودة إلى مواقع الحوار التي يوفرها موقع هيئة الإذاعة البريطانية على النت، كانت هناك جراحة شديدة في نقد الأوضاع العربية. ففي المساحة الخاصة بالانتخابات التشريعية المصرية كان هناك حوالي ١٨٤ مشاركة منشورة. كان معظمها (حوالي ٦٤%) شديد النقد للحزب الحاكم في مصر ومحاولات الحزب للسيطرة على كافة جوانب الحياة السياسية من أجل الإعداد للتوريث. وكان الكثير منها (٤٢%) متعاطفا مع الإخوان المسلمين وحققهم في أن يصلوا إلى الحكم. وكان هناك قبول عام (٨٩% من المداخلات) للديمقراطية من حيث المبدأ مع انتقاد الأوضاع الراهنة باعتبارها غير ديمقراطية. إن مثل هذه المساحة من الفضاء العام تكشف عن نزعة نحو نقد الأوضاع الحالية والرغبة في مجتمعات أكثر ديمقراطية.

إن الفضاء العام ولد واتسع وهو آخذ في الاتساع ورغم أن فقط ٦% من المواطنين العرب (فوق سنة ١٨) يملكون القدرة على الوصول إلى الفضائيات وأن نصف هذه النسبة فقط لديها القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت فإن المستقبل سيشهد زيادة كمية وكيفية ستشكل حتما شرخا جديدا في بنية الاستبداد العربي.

خامسا نهاية الأيديولوجيا الشعبوية

إن تراجع الأيديولوجيات الشعبوية – القومية تحديدا في نسختها البعثية والناصرية المصرية واليمنية والليبية- القائمة على التعبئة السياسية والتماهي في مشروع قومي يقوده حزب على قمته قائد ترك فراغا ضخما يسمح بإعادة التفكير في بنية النظم السياسية العربية. فالحركة القومية العربية لم تصل إلى الحكم في أي دولة عربية عن طريق انتخابات حرة نزيهة بل كان دائما عن طريق الانقلاب العسكري (مصر، وسوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، والسودان) أو عن طريق الثورات الشعبية ضد الاستعمار (الجزائر، واليمن الجنوبي) ولكنها مع الأسف ضحت بالديمقراطية وحقوق الإنسان في مقابل الوحدة العربية والانتصار على الاستعمار والصهيونية.

إن مازق الأيديولوجية القومية العربية أنها كانت أقرب إلى النموذج العضوي الذي جسده التجربتان الألمانية (بيسمارك) والإيطالية (غاريبالي) حول أولوية العنصر الإثني واللغة والتاريخ والثقافة في تحديد الهوية القومية والتعويل على دور القائد والزعيم الملهم.

وكان الطرح السائد في ظل هذه الصيغة الأيديولوجية هو "إما / أو" فإما الحقوق المدنية والسياسية أو الوحدة والاستقلال والتنمية الاقتصادية. وكان يغلف هذا، مع الأسف الشديد، الممارسات القمعية والفساد وتهميش المعارضين وإقصائهم عن الحياة العامة.

إن مراجعات فكرية تحدث على الأيديولوجية القومية التقليدية لتبني المكونات الديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث ألا يشعر أبناء الأقليات غير العربية أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وهذه المراجعات تقترب بالقومية العربية من النمطين الفرنسي والإنجليزي والذي يعطي من مكانة الدولة الأمة بمفهومها القانوني والدستوري ويسمح بحرية تكوين المؤسسات المدنية على قدم المساواة بين كافة الجماعات الفرعية الإثنية والدينية على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا. وأهم ما تنتجه هذه المراجعات هو ما يمكن تسميته عامل "الواو" والمقصود به انتفاء نموذج الاختيار بين الوحدة ومقاومة المستعمر والعدالة الاجتماعية من ناحية "أو" الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات. إننا أمام محاولة لاستيعاب عامل "الإضافة والتكامل" بين الأهداف دون الحاجة للتضحية بالديمقراطية من أجل غيرها. فالناصريون في مصر واليمن من أكثر القوى السياسية مطالبة بالديمقراطية والمواطنة الكاملة بيد أن هذه المراجعات ظلت فكرية دون أن تجد انعكاسات كافية لها على أرض الواقع حتى الآن.

إن تراجع الأيديولوجيات الشعبوية عن سدة الحكم في عدد من البلدان العربية وحدث مراجعات فكرية تتصالح مع قيم الديمقراطية وآلياتها شرخ آخر في بنية الاستبداد العربي.